ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Hanaa Fadhil Abd

University:
AL_mustansirya University
University presidency
Email :
hanaa.f.a@uomustansiriyah.edu.iq

Keywords:

Thinking _ Precautionary_
The origin of Grammer_
Denil of Measurement

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received 26 Apr 2024
Accepted 15 May 2024
Available online 1 Jul 2024

The affection of precautionary thinking in metalingual grammar

A B S T R A C T

This topic supports the structure of the grammatical metalingual in the basis of arrangement and organizing not on arbitrariness of the issues nor the confusion on it's grammatical metalingual thinking of the expression of the "Holy Quran" and the Grammar science one of these sciences that it's interpretations created and produced by the structure of the verses and it's arrangement according to the parsing signs and it's sessions and the discussion of saying ; Therefore the purpose of learning the Grammar and its interpretations is to comprehend the "Holy Quran" at first ; Then it's interpretation secondly , then to elicit it's rules because the grammatical thinking is one of researches results and procure the mange of interpretation to the Quran verse it works on arranged system to avoid the mistakes and confusion of the suspicious meaning and it relates with precautionary way that Arab use to keep the grammatical rules functions at start with their metalingual and the research in the origin of the Grammar and ending with precautionary thinking of making rules and grammatical precaution and this research consists two investigation studies The first addresses the "The grammatical thinking and it's precautionary"
The Second study is
"The precautionary in the origin of the mental and trans formal thinking"
Thus the "research" as functional idiom we rarely find it in the conversation but it's affection clear on Taking the precautionary thinking of the Arab speech however the point of this research is to validate the relative precautionary systematic to the metalingual based on some standards with out another from requesting to prevent the confusion and documentation of the accurate texts to understand and classify the Arabic language and its wide world system .

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3412

أثر التفكير الاحترازي في التقعيد النحوي

م. م هناء فاضل عبد/الجامعة المستنصرية/ رئاسة الجامعة

الخلاصة:

يؤيد هذا الموضوع بناء التقعيد النحوي على أساس مجموعة من الضوابط التي تستند على التنظيم والترتيب، لا على اعتباطية المسـائل والخلط في تقعيدها، فالتفكير النحوي يرتبط بعلوم القرآن الكريم والتأمل في آياته ونظمه وإعجازه وسـبك جمله، فما علم النحو إلا أحد تلك العلوم التي ولدت من أمات التفاسـير التي تقف على

بناء الآيات وترتيب عناصـــرها واختلاف علاماتها الإعرابية بحســـب المقال والمقام، فالغاية من علم النحو والتفكير فيه هو فهم القرآن الكريم أولا، ثم تفسـيره، واسـتنباط أحكامه، فالتفكير النحوي هو أحد نتائج البحث والتدبر في تفســير الآيات القرآنية، وهو يقوم على آلية منظمة تحترز عن الخطأ وتتجنب اللبس والشُــبهات، ويرتبط بطريقة احترازية متوخاة أتبعها النحويون العرب في الحفاظ على القواعد النحوية، أبتداءً بالتقعيد والبحث في أصــول النحو نهاية بالتفكير الاحترازي في وضــع القواعد والأحكام والحدود النحوية. ويتضــمن هذا البحث على مبحثين: الأول بعنوان: آلية التفكير النحوي والاحتراز فيه، والآخر: الاحتراز في الأصـــول العقلية والنقلية. فالبحث عن كلمة الاحتراز كمصــطلح نجده نادرا عند الحديث عن أصــول التقعيد النحوي إلا أنّ أثره واضـــحٌ في الأخذ والتقعيد من كلام العرب. والغرض من هذا البحث إثبات وجود آلية احترازية قام عليها التقعيد في الأخذ ببعض المقاييس وترك بعضــها الآخر، طلباً لعدم الخلط وتوثيق النصــوص الدقيقة في فهم وتصــنيف اللغة العربية بنظامها العالمي والواســع. كلمات مفتاحية: (التفكير، الاحتراز، أصــول النحو، إنكار القياس)

المقدمة

إنّ جمالية اللغة العربية هي بحرٌ زاخر منذ القِدم، يتزين بأجمل المفردات والأنماط والأســاليب التي أنفرد بها العرب، ووقفت أمامها الشعوب الأخرى بكل جلل واحترام، تلك اللغة التي وجدت صامدة على أسس ثابتة، تعجب منها من غاص في بحارها، وتبصّـر في لئآلئها، وتذوق من سـر فصـاحتها، فلم يُنكر عراقتها وخلودها أحدٌ من العرب والعجم. هي لغة نابعة من بلاغة وفصـــاحة وبيان، تســابق النجوم في علوها، تكلم بها العرب وحافظوا عليها وبنوا تقعيدها لمن أراد تعلمها من غير العرب، لاسيما أنّ القرآن الكريم نزل بتلك اللغة فكرمها الله بكلماته العظيمة ونصوصه الإعجازية، حتى صارت لا تدانيها لغة أخرى من لغات الأمم.

فالتفكير في عملية تبويب وتقعيد اللغة العربية جاء نتاج محاولات للإحاطة بها، حتى نهض علماء الإســـلام والعربية؛ يجمعون ويصنفون كلام العرب؛ لغرض الحفاظ على لغة العرب لغة القرآن الكريم، فنشأت مدارس نحوية لم تهنأ بالراحة حتى أعدت من عشاق العربية ومحبيها مجموعات كبيرة للتعليم فكانت خير أمة حافظت على خير لغة. ولم أعثر على بحث تناول دراســة الاحتراز ومســاهمته في اختيار معايير التقعيد عند النحويين العرب. فما كان للاحتراز هو عبارة عن رســـائل معدودة درســـت آلية الاحتراز في كتاب معين، ومن هذه الدراســات:(الاحتراز في نهج البلاغة) للطالب صــباح رحمن دايخ وهي رســالة ماجســتير في كلية التربية/ جامعة المثنى عام 2015م، التي كانت تقترب في منهجها من الدراســـات اللســـانية في الاهتمام بعناصـــر الخطاب المتمثل في أقوال الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) وهي دراسة نحوية دلالية، ودراسة بعنوان(

الاحتراز النحوي دراسة في شروح ألفية ابن مالك) للطالبة نسرين قصي وهي رسالة ماجستير كلية التربية للبنات/ جامعة تكريت، وهي تختص بشروح ألفية ابن مالك التي أُلّفتْ بعد القرن السابع الهجري، وقد وجدتُ بحثاً بعنوان(ظاهرة الاحتراز في النحو العربي) للدكتور وعد دليان منشوراً في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، اعتمد فيه على الشروحات والمصادر الحديثة وهي أشبه بالمقارنة بين المحترز به والمحترز منه في الأسماء والأفعال والحروف، ولم أجد بحثا أو مؤلّفا تناول أثر الاحتراز عند التقعيد للعربية وتبويب اللغة بحسب ضوابط معينة لا على اعتباطية الأخذ منها.

ويتألف هذا البحث من مبحثين، الأول منهما: التفكير النحوي عند العرب والاحتراز فيه، أما الآخر فهو بعنوان: الاحتراز الإيحائي في الأصول النقلية والعقلية، ويُختم بنتائج هذا البحث.

أولا: التفكير النحوي عند العرب والاحتراز فيه

انطلق التفكير النحوي من علوم انبثقت من القرآن الكريم وهي علوم اللغة العربية من حيث البناء الجملي والدلالة وغيرهما، فكونت اللبنة الأولى في وضع التفكير النحوي، ويتضح ذلك عن طريق التعالق والترابط بين التفسير والإعراب القائمان على توخي الخطأ واللبس ودفع التوهم.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

فالفكر والتفكير هما وجهان لعملة واحدة، تصب في بيان النتائج في فهم القرآن الكريم والتقعيد لكلام العرب بحسب ضوابط منهجية يسلم بها النحو من الاعتباطية، فالفكر النحوي: ((هو نتاج استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكير في اللغة وتعمق النظر فيها، والوقوف على طريقة العرب في لسانها، ومعهود خطابها، وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلكم الفكر)). (الخطيب م.، د.ن، صفحة 37/1)

والتفكير النحوي:((هو البنية الذهنية الأعلى والأشد تجريدا التي تحكم النحو وصفا وتفسيرا وتحليلا)). (الملخ، 2010، صفحة 244) فيقوم على تفسير وتحليل النظريات النحوية وطريقة الأخذ بالأصول النحوية بحسب ضوابط ذلك التفكير.

أما العلاقة بين التفكير وآلية الاحتراز فكلاهما يكمل الآخر؛ لغرض صون الكلام عن الخطأ تبعا لمعايير وضوابط اتبعها النحويون عند التقعيد للغة العربية، فلم يكن تفكيرهم نابعا من عدم المبالاة أو من ظنون أو إيحاءات فردية؛ بل كان التفكير عند النحوي يقوم على آلية يحاول عن طريقها الابتعاد عن الخطأ والخلط في كل ما يخص العربية، من بداية التقعيد النحوي وحتى التبويب لآخر الموضوعات النحوية. وهذا البحث سيخص دراسة آلية التفكير عند النحويين في حلقة التقعيد النحوي لكلام العرب.

فالاحتراز لغة: يُشـــبه مفهوم الاحتراز معنى(الحفظ) عند الليث إذ ذكرَ معنيين منها للفظ (الحرز) وهو المكان الآمن ومنها للفظة الفعل (احترزتُ) وأراد به الحفظ، وكلاهما يتفقان بمعنى واحد وهو المكان الآمن الذي يحفظه ممَّا يخافه ويحذره بقوله: ((الحِرْزُ: مَا أَحْرَزَك من موضـــعٍ وَغير ذَلِك. تَقول: هُوَ فِي حِرْزٍ لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ، واحترزتُ أَنا من فلَان أَي جعَلْتُ نَفسِي فِي حِرزٍ وَمَكَان حَرِيز)). (الأزهري، 2001)

الاحتراز اصـــطلاحاً: ((هو أســـلوب يؤتى به لأجل صـــون الكلام عما يُحتمل أن يخالطه من معان غير مقصـــودة؛ والغاية من ذلك هي المحافظة على المعنى المراد بتحصـــينه حفظاً ووقايةً؛ للابتعاد عن الدلالات الظنية فتكون دلالته قطعية لدى المخاطب، لا تحتمل غير المعنى المقصود فهو شيء تكميلي يعمل عمل الدليل على المعنى المقصـود ويندفع به الوهم عن القصـد المراد إذ لو لم يذكر ما يُحترز به لفسِدَ الكلام وتغيّر معناه إلى غير المقصود.)) (دايخ ، 2020، صفحة 8) أما من جاء بعدهما من الباحثين فقد اكتفى بما قاله السابقون في حد الاحتراز.

يمكننا القول إنّ الاحتراز هو: آلية منطقية يتبعها النحوي عند إثبات حكم، أو وضـــع قاعدة نحوية أو التعريف بحدّ نحوي بكلام يحتمل الإيهام. والعمل على تقليل العموم والاهتمام بالخصـــوص في المتشـــابهات؛ دفعاً للتوهم وتعدد الاحتمالات عند المتلقي، وتقييد الكلام بتلك الآلية هو ما يلجأ إليه النحوي من أجل إقناع المتلقين بما يثبت أقواله ويخلصـــه مما قد يشـــاركه في الحكم أو الحد، وتهدف إلى الوضـــوح في إيصـــال المقصود، ودفع اللبس والتوهم والاحتمال.

بدأت آلية التفكير الاحترازي بصورة فطرية من دون تنصيص على كلمة الاحتراز أو إحدى مشتقاتها فلا نجد لها ذكراً في كتب النحويين الأوائل، ولا ســـيما في القرون الثلاثة الأولى بينما نلحظ ترددها بكثرة في شروحات النحويين المتأخرين، وقد اختلفت آلية الاحتراز من نحوي إلى آخر بحسب تنوع طرائق التفكير لدى النحويين.

نســـتطيع القول إن بوادر الاحتراز قد ظهرت مع البدايات الأولى لوضـــع النحو العربي عن طريق تقعيد اللغة العربية بالاستناد إلى معايير توخى وتحرز فيها النحويون بأن تؤخذ من مصـافيها النقية بعيدا عن كل ما يشـوب اللغة مما هو خارج عنها في الجانب الاسـتعمالي عند فصـحاء العرب، ومع ذلك نجدهم قد وضـعوا شروطاً حازمة تساهل فيها البعض لأغراض أخرى ولكنها كانت متبعة في الأغلب الأعم.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثانيا: التفكير الاحترازي في مصادر الاحتجاج النحوي :

لابدّ من ذكر المصادر التي تم بناء النحو العربي عليها وتتلخص في عناصر مهمة جدا مثلت الثروة اللغوية عند العرب، فكانت المنهل الغني لاستشهاد النحوي بما يؤيد رأيه أو ما يذهب إليه، وتتلخص في :

القـــــــــرآن الكـــريـــــم

وهو الأســاس الأول الذي أتخذه علماء العربية في التقعيد، مع اختلاف المنهجية من نحوي لآخر. والميل فيما بعد إلى كلام العرب من حيث جمعه وتدوينه والتقعيد له.

والقرآن الكريم: هو كلام الله تعالى المعجز المنزّل على خاتم الأنبياء والمرسـلين سـيدنا محمد صـلّى الله عليه وسـلم بواسـطة أمين الوحي جبريل عليه السـلام المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسـورة الفاتحة والمختتم بسورة الناس، والمتحدى بأقصر سورة منه.

(فالكلام) جنس في التعريف يشـــمل كل كلام. وإضـــافته إلى الله تعالى تخرج كلام غيره من الإنس والجن والملائكة. (والمنزّل) تخرج كلام الله تعالى الذي اســتأثر به ســبحانه وتعالى، كما قال تعالى: ((قل لو كان البحرُ مداداً لكلمات ربي لنفدَ البحرث قبل أن تنفد كلماتُ ربي ولو جئنا بمثله مددا)) (الكهف: 109)، وقوله تعالى: ((ولو أنّما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يمدُّهُ من بعدهِ سبعةُ أبحرٍ ما نفدت كلماتُ الله)) (لقمان: 27) وبقول: (المنزل على النبي محمد (صلّى الله عليه وآله وسلم))؛ يخرج ما أنزل على الأنبياء من قبله مثل التوراة والإنجيل وغيرهما. وعبارة (المتعبد بتلاوته) تخرج قراءات الآحاد والأحاديث القدسية، إذا صـح أنها منزلة من عند الله بألفاظها، لأنّ التعبد بتلاوته معناه الأمر بقراءته في الصـــلاة وغيرها، على وجه العبادة، وليست قراءة الآحاد والأحاديث القدسية. (أحمد، 2005م، صفحة 11)

فالاحترازات في حدّه واضحة وهو غني عن التعريف، ولكنها يؤتى بها كآلية لوضع الحدود وتدوين العلوم وانتزاع ما قد يخالطها؛ وهي نابعة من مصـدر واحد تكثر فيه متشـابهاتها والاحتجاج بالقرآن الكريم لا خلاف فيه فما وجد النحو إلا لخدمة القرآن الكريم وصيانته من اللحن واحترازا عن الأخطاء التي كانت مسموعة عند القراءة.

الحديث النبوي الشريف:

يأتي الحديث النبوي الشـريف بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية والفصـاحة بعد القرآن الكريم، وقد اختلف علماء العربية في الاسـتشـهاد بالحديث النبوي الشـريف احترازا من الوقوع في الخطأ وخوفا مما ورد منه بالمعنى دون اللفظ أو نقل ما هو مشكوك في نسبته إلى النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، والحقيقة هو مصدر

مهم فهو شـــارح وموضـــح لأحكام القرآن الكريم، وقد نتج عن ذلك تفاوت بين النحويين في إيراد الحديث النبوي، أو عدمه في المسائل النحوية، وكان ذكره غالبا في تلك المواضع التي يراد فيها تقوية الحجة من كلام العرب شعرا أو نثرا. فضلا عن ثراء اللغة في السماع التي أغنت في الرجوع إلى الأحاديث وعدم الخوض في صحته رواياتها أو عدمها.

ويُقسم النحويون بحسب موقفهم من الاستشهاد بالحديث الشريف إلى ثلاث فئات:

1- فئة أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقا، ومن هذه الفئة ابن مالك، وابن هشام النحوي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي وغيرهم.

2- فئة رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، ومن هذه الفئة ابن الضائع، وأبو حيان، وحجتهما في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشـــيء منه كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من الكوفيين .

3- فئة توسطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الفئة السيوطي والشاطبي. (الهروي، 1420هـ، صفحة 232/1)

إذ نلحظ إنّ الاحتراز في هذه الفئات يتوقف على قناعة النحويين في الأخذ بالحديث الشـــريف فكانت الفئة الأولى تقبل ما رُوِيَ عن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) من دون احتراز؛ يدفعها سبب أن ما جاء عن النبي من أحاديث أو رواه ممن عاصـــر النبي أو ســـمع منه، ورفض احتمال الخطأ أو الســـهو في الحديث الشـــريف؛ لأن العرب كانوا متميزين بالحافظة والذاكرة المتقدة، ومع القناعة بعدم ورود احتمالية الكذب في الحديث النبوي. وأما الفئة الثانية فقد رفضـــت الاحتجاج بالحديث على احتمال روايته بالمعنى دون اللفظ، فضـــلا عن أن من يرويه هم من غير العرب ممن خالط ألســـنتهم الغلط، وهذا كان ســـبب الاحتراز من ذكر الحديث في مؤلفات هذه الفئة. وأما الفئة الثالثة فقط تصـــدت للحديث الشـــريف بالاســـتشـــهاد به على أســـاس الشروط الاحترازية وهي: أن يكون الحديث المستشهد به في مؤلفاتهم مروي باللفظ، احترازا مما جاء مرويا بالمعنى فقط فلا يُقبل الاستشهاد به.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

كلام العرب:

جُبِل العرب على السماع للأخبار والروايات والأشعار، يتناقلونها بينهم؛ لأنها كانت حاملة لتراثهم وبطولاتهم، وكان السماع من الثقة له أثره وقبوله بينهم، وهم أمة اعتمدت الحفظ في الذهن أكثر من التدوين. ومما يلاحظ على نحاتنا اعتمادهم على كلام العرب بنحو كبير، والتقعيد على أساسه باستقراء نوعيه النظم والنثر، والبدء بتصنيف هذا المجموع بدرجات تفاوتت فيما بينها من حيث الجودة والرداءة والتوسط بينهما بالنظر إلى شروط احترازية لابدّ منها.

وقد وضع علماء العربية تقسيما لكلام العرب إلى منظوم ويراد به الشعر ومنثور ويراد به كلامهم في ندواتهم ومجالسهم وخطبهم، وكان تقسيم هذين النوعين يقوم على أساس طبقات ثلاث: جيدة ومتوسطة ورديئة، عن طريقها يتبين للنحوي الأجود منها في الاستشهاد به.

قال ابن رشيق القيرواني (ت463ه) : ((وكلام العرب نوعان: منظوم، ومنثور. ولكل منهما ثلاث طبقات: جيدة، ومتوسطة، ورديئة، فإذا اتفق الطبقتان في القدر، وتساوتا في القيمة، ولم يكن لإحداهما فضل على الأخرى كان الحكم للشعر ظاهراً في التسمية؛ لأن كل منظوم أحسن من كل منثور من جنسه في معترف العادة.)) (القيرواني، 1981م، صفحة 19/1_20) ويعدُّ كلام العرب مصدرا غنيا وله أثره الواضح في تبويب وتصنيف اللغة العربية بحسب الضوابط المتبعة.

ثالثا: الاحتراز في الأصول النقلية والعقلية

وعند البحث في الأصول النقلية والعقلية لابدّ أن نعرض لأهم أركانها ألا وهما: السماع والقياس.

1_ الاحتراز في السماع

اعتمد علماء العربية بالمرتبة الأولى على السماع في عملية التقعيد النحوي، وقد خضع هذا السماع عند البصريين إلى ضوابط أثبتت لنا وجود آليات احترازية في أخذهم للغة من ألسنة ناطقيها. والسماع وهو الأصل الأول، يسميه أبو البركات الانباري (النقل) وعرّفه بأنّه:" الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة. (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 45)

فقد حدّد الأنباري شروط النقل بضوابطٍ ومعاييرٍ تجعله يتحرز في هذا الحدّ بكونه كلاما للعربي وليس للأعجمي أو ممن ليس بعربي وحدّه بالفصيح دون الحوشي وما عرِف عن اللهجات وعيوبها، وحدّه بالمنقول النقل الصحيح احترازا من المنقول نقلا غير صحيح، مع الشرط الاحترازي أن يكون ذلك النقل قد خرج عن

حد القلة إلى حد الكثرة، تحرزا من عدم الاعتماد في تقعيد اللغة على القلة التي لا يُعتمد عليها ولا تمثل المادة اللغوية لأكثر العرب فصاحةً.

واختلف علماء العربية في المنقول فلا يخفى على أحد ما قام به الخليل من تتبع أساليب العرب في كلامها عِبرَ رحلته للبادية، وأخذه اللغة من مصـــافيها النقية، والاعتماد على فصـــاحة القول والابتعاد عمن خالط الأعاجم، وهو ما يمثل السماع المباشر تحرزا مما قد يُنقله له الآخرون، والإحاطة بما يسمعه من أفواه العرب، ولكن ما يحسب على نحاتنا هو اختلافهم في المادة اللغوية التي تم التقعيد على أساسها. فكانت الاختلافات تبعا لاختلاف اتباعهم الآلية الاحترازية. وهو ما يبدو واضحا عند البصريين في تحديدهم لقبائل دون أخرى تحرزا من كلام القبائل التي خالطت الأقوام الداخلة في الإســـلام. فنجدهم ركّزوا تقعيدهم على قبائل ســـكنت بادية الحجاز ونجد وتهامة وأسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

ولعل اعتمادهم على هذه البعضـــية من كنانة وبني طيْ لها احترازات لا نعرفها بعد، ويبدو أن ما لم يؤخذ عنه كان قد خالطه الاختلاف وامتزج بالعجمة.

قال الفارابي عن القبائل التي تم الأخذ عنها وهم: ((قيس وتميم وأســـد وطيٌ ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على ســـرعة إنقياد ألســـنتهم لألفاظ ســـائر الأمم المُطيّفة بهم من الحبشـــة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر)). (الفارابي، 1990، صفحة 147)

في حين يرى ابن خلدون أنّ لغة قريش هي أفصـــح لغة يقول: ((كانت لغة قريش أفصـــح اللغات العربية وأصـــرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم ما اكتنفهم من ثقيف و هذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم)). (ابن خلدون، 2004م، صفحة 378/2)

ونلحظ ما جاء في كتاب ســيبويه من مفردات تدل على كثرة المنقول بالســماع والاعتداد به؛ لكثرة ما يرد من مفردات(سـمع، سـمعتُ، قالت العرب ...). في حين ما وردنا عن نحويي الكوفة عدم التقيد بما أخذوا من كلام العرب؛ مما كان سببا في قلة الاحترازات في منهجهم التقعيدي للغة، وهو ما سبب لهم اختلافات واضحة مع أقرانهم من نحويي البصرة.

وقد اعتمد السـماع على نسـبة كبيرة في التقعيد للغة العربية على كلام العرب ولكن بشـروط يجب توافرها عند من تؤخذ منه العربية فضـلا عن تحديد المكان والزمان، فهناك شـروط انقسـم بها النقل إلى متواتر وآحاد ففي شـرط المتواتر يقول ابن الأنباري:" واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شـرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة

إلى حدّ لا يجوز فيه على مثلهم الإتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السـنة وكلام العرب فإنهم انتهوا إلى حد يسـتحيل على مثلهم فيه الإتفاق على الكذب. وأما في الآحاد قال ابن الأنباري: ((اعلم أنه يشـترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حراً كان أو عبدا كما يشـترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يُقبل نقله ويقبل نقل العدل الواحد)). (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 85)

وتبدو الاحترازات في هذه الشروط في قسمي النقل أو السماع واضحة فتحرزهم من الكذب في النقل المتواتر وتحرزهم من الفسـوق في النقل الآحاد؛ ما هي إلا آلية احترازية يتجنبون بها الخطأ والوقوع في الخلط عند نقل اللغة والتقعيد لها. فضلا عن اعتمادهم على النصوص الأدبية والكلام الفصيح في عملية التقعيد احترازا من الكلام المتداول في حياتهم الذي قد تظهر عليه علامات النقص والاختصار والتخفيف بالحذف أو اختلاط مفرداته بما يتداخلها من كلمات داخلة في الاستعمال حديثا.

أما تحديد وتقييد الأخذ عن بعض العرب دون بعض قال الفارابي: ((ولما كان سـكان البرّيّة في بيوت الشعر أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أحفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصّنوا نفوسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى أن لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحّش والجفاء الذي فيهم وكان سـكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع وكانت نفوسهم أشد إنقيادا لتفهّم ما لم يتعوّدوه ولتصوّره وتخيّله، وألسنتهم للنطق بما لم يتعوّدوه كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري)). (الفارابي، 1990، صفحة 146)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

2_ الاحتراز في القياس

اعتمد علماء النحو على القياس الذي يختزل لنا ما يمكن أن يقوله العربي بطريقة منطقية واضـحة تقوم على أسس منظمة، لا يخرج عنها ما يمكن قوله اعتمادا على القاعدة في التطبيق النحوي وهي صناعة نحوية مهمة، تنم عن خصوبة التفكير النحوي. وقد أخذت أهمية واسعة تتساوق مع أهمية السماع في الدراسات النحوية.

فالقياس: ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصـب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان

محمولا عليه وكذلك كان مقيس في صـــناعة الإعراب)). (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 45)

وقيل أيضـا: ((هو حمل فرع على أصـل بعلة، وإجراء حكم الأصـل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصـل بجامع...ولابدّ لكل قياس من أربعة أشـياء: أصـل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسـا في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول:" اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسـا على الفاعل، فالأصـــل هو الفاعل والفرع هو ما لم يســـم فاعله والعلة الجامعة هي الاســـناد والحكم هو الرفع)). (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 93)

وعملية القياس هي عملية منطقية تخضـع لضـوابط يجب مراعاتها اسـتنادا إلى المسـموع وهو ما سـمي بالأصـل الذي يتوقف عليه نجاح القياس بناءً على تطبيق الحكم المعلوم للكلام الفصـيح عن طريق ما يخترعه النحوي من جديد بحسـب الضـوابط النحوية المعروفة، ويراد بالأصـل الفصـيح المسـموع تحرزا من الفرع المســتحدث الذي يحاكي به كلام العرب الذي يكون في موقف أضـــعف في حالة الاعتماد عليه في العملية القياسـية لأنه سـيكون المتلقي لحكم الأقوى منه الذي هو الأصـل والمقيس عليه ، ثم يشـترط توافر العلة التي تجمع بينهما احترازا من العلل التي لا تجمع بين الأصـــل والفرع، وينتج عن هذه العناصـــر الثلاثة النتيجة الحتمية إلا وهي الحكم الذي يتم تطبيقه على الأصـل والفرع وبسـبب الاسـتقراء الناقص التجأ النحويون إلى القياس مع الاستعمال هو احترازٌ من التوهم في القياس على النادر.

وقد نوّه سيبويه على اشتراط القياس بالكثرة المسموع في أكثر من موضع بقوله:

الأقل: ((نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه)). (ســيبويه، 1988م، صـــفحة 8/4) وقال: **((ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه)).** (ســيبويه، 1988م، صفحة 20/2) وفيه الاحتراز خوفا من انتقال نظام اللغة العربية إلى الفردية ومن ثم تفقد اللغة قيمتها من خلال تشتت قوانينها وقواعدها بحسب الأهواء الشخصية، والاختلاط بالعجم.

قال الرماني عن القياس هو : ((الجمع بَين أول وثان يَقْتَضِـيهِ فِي صِـحَة الأول صِـحَة الثَّانِي وَفِي فَسَـاد الثَّانِي فَسَاد الأول)). (الرماني، د.ت، صفحة 66)

وكلامه يقتضي وجود شبه لجمع الأصل بالفرع مع إشتراط صحة الأول الذي ينتج عنه صحة الثاني فكلما كانت المقدمات صحيحة تكون النتائج صحيحة، وإن كانت النتائج خاطئة فالمقدمات خاطئة أيضا.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد يبني النحويون على أقيســـتهم ما لم يســـمع عن العرب إلا أنه خاضـــع للنظر العقلي المنطقي دون الاستعمال وإن خضع للاستعمال فهو صحيح والتي قد نطلق عليها الاحترازات الافتراضية لتمارين عملية لا تمت للسماع بصلة قال ابن جني:

:" وأجاز أبو الحسن: ضرب الضرب الشديد زيدا، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارا، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل، ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال. وقال كذلك :" فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة، إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به مَن قبلهما. وقد اشترط ابن جني في هذا النوع من القياس الافتراضي المنطقي وصوله حدّ الاعتقاد بمصداقيته ونجاحه في حال استعماله، لكونه خاضعا لضوابط العربية، فقال: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب, ولو بنيت مثله ضيرب, أو ضورب, أو ضروب, أو نحو ذلك, لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسًا. (الموصلي، د.ت، صفحة 115/1)

إذ تتوقف قوة القياس عند ابن جني بصـــحة الاعتقاد بكلام العرب في تراكيب لو اســـتعملها العربي لكانت صحيحة في وضعها. وكلما قل الاعتقاد كان القياس أضعف في احتمالية ورود تلك التراكيب في استعمالات العربي.

وقيل أن الكسائي(ت189ه) كان يقيس على الشاذ وهو ما نقله صاحب معجم الأدباء: ((إنّ الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل له أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو)). (الحموي، 1993م، صفحة 1744/4)

ولعله في ذلك قد أراد تبيين أن هذا الشـــاذ مهما يكن من أمره فهو قد ورد من عربي عاش في عصـــر الاستشهاد، مع إمكانية القياس عليه واعتباره أصلا، وهذا ما يوضح لنا قلّة الاحترازات عند الكوفيين مهما كانت الدواعي لذلك، فاللغة تقوم على ضوابط رئيسة لا يمكن الانحراف عنها؛ لأنها تهدف إلى خدمة القرآن الكريم.

وقد نبه ابن رشد(ت595ه) في كتابه الضروري في صناعة النحو على مخالفة الأصول المنهجية إلى درجة الإفراط في الاعتداد بالقياس وتفضيله على السماع بقوله:" وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس فيما

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

جهل سماعه أنهم يقيسون المجهول على المعلوم وهو ضعيف وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس. (ابن رشد، 2010م، صفحة 24)

ودفعهم حرصهم على القياس والمغالاة فيه إلى القياس ثم تحري السماع فيه فإن وجد النحوي ما يوافق قياسه من السماع أو النقل سواء مشافهة أو تدوينا أخذ به وتمسك بقياسه، وإن وجد ما يناقض قياسه تركه وإلتجأ إلى السماع كونه الأصل والشاهد، وكلما كان الإطراد في الاستعمال كان دليلا على قوة القياس والأخذ به.

يقول ابن جني: ((واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد, أو لساجع, أو لضرورة؛ لأنّه على قياس كلامهم... وأما ضعف الشيء في القياس, وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح)). (الموصلي، د.ت، صفحة 126/1_128)

وهو ما يؤيد ما نذهب إليه من احتراز النحويين من القياس على الضعيف والقليل في كلام العرب؛ لأن قلته وضعفه يتحكم بهما الاستعمال وهو المعيار الأساس في التقعيد النحوي؛ لأن النحو وُضِعَ ليُنظم ما تكلمت به العرب في قوالب ثابتة تُقاس عليها مثيلاتها من الجمل المستعملة. يحكمها هدف أساس يقوم على تحديد وترتيب وتوثيق مستويات اللغة جميعها.

في حين نجد أن بعض العلماء يرون ضرورة الاقتصار على الكلام المنقول عن العرب والقياس على ما قاسوا، يقول ابن فارس: ((وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن)). (القزويني، 1997م، صفحة 36)

ويرى ابن مضاء القرطبي(ت592ه) ضرورة الإلتزام بما قاله العرب وعدم القياس إلا على المسموع فيما وضعوا كما وضعوا على مسموع غيره، وفي ذلك تقييد لاستعمالات العربية وما يمكن أن نستخرجه منها من كنوز معرفية تنم عن غناها وثرائها وتضيق النقل بالسماع فقط إذ قال:" والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع، إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك". (القرطبي، 1979، صفحة 93)

ويعتمد علماء النحو على الإطراد في القياس الذي يُحكم بالكثرة، ويحترزون مما قلّ أو شذ منه فلا يؤخذ بها على إعتبارها اختلافات لهجية، يقول ابن السراج: ((إنّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف

الذي يشذ منه, فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم, فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ, فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه)). (ابن السراج، 1996، صفحة 56/1_57) فكلما كان الحذر والاحتراز من الشاذ قائما كلما كانت صحة التقعيد النحوي قائمة وثابتة، وما جاءهم منه فلا يعتمد عليه ولا يقاس.

وقد قسّم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أضرب:

1_ ((منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ, وجميع ما كان على هذا المثال, ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.

2_ ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع, فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع, إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض, ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه "بترك", فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذًّا, وهذه أشياء تحفظ.

3_ منه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليّجدعُ.)) (ابن السراج، 1996، صفحة 57/1)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

نستطيع القول إنّ الشاذ في القياس مع قلته، هو ما يحترز منه النحويون عن طريق اعتمادهم لما قيس على المطرد من كلام العرب في الاستعمال، أما ما كان شاذا ومستعملا في كلامهم فهو على قلته لا يُقاس عليه؛ لأنّه قليل في السماع أيضا، وهو ما يؤيد كون الإطراد شرطا أساسيا في نجاح العملية القياسية الاحترازية عند النحويين.

تقسيم الكلام بحسب الاطراد والشذوذ:

بالنظر إلى كمية المسموع المتوافق أو المجموع، قسّم ابن جني الكلام المسموع عن العرب إلى أربعة أنواع، فقال: ((فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا)). وهي:

1_ مطرد في القياس والاستعمال جميعًا و هذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد. (الموصلي، د.ت، صفحة 98/1)

فقوله باطراد القياس والاستعمال بالكثرة التي تسمح بالتقعيد من دون خلاف. ونلحظ في هذا النوع من الكلام اشتراط الكثرة في القياس والاستعمال احترازا من القلة فيهما، ودلّل عليهما بتراكيب كثيرة الاستعمال نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد، والتي نستطيع النسج على منوالها بهذا الترتيب لألفاظ لم ترد على السماع، ومن الأمثلة على الاطراد في القياس والاستعمال (الواو) في دلالتها.

قال العكبري: (((الْوَاو) لَا تدل على التَّرْتِيب عِنْد الْجُمْهُور وَقَالَت شرذمة تدلُّ عَلَيْهِ، وحجَّة الأوَّلين السماعُ وَالْقِيَاس فَمن السماع قَوْله تَعَالَى {وادخلوا الْبَاب سُجَّداً وَقُولُوا حطَّة} وَقَالَ فِي آيَة آخرى {وَقُولُوا حطّة وادخلوا الْبَاب سَجَّداً} والقصة وَاحِدَة ... وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن وَالشعر وأمَّا الْقيَاس فَهُوَ أنَّ الْوَاو تقع فِي مَوضِع يمْتَنع فِيهِ التَّرْتِيب وتمتنع من مَوضِع يجب فِيهِ التَّرْتِيب فَمن الأوَل قَوْلك المَال بَين زيد وَعَمْرو وَلَو قلت (فعمرو) لم يجز لأنَّ (بَين) يَقْتَضِي أَكثر من وَاحِد وَمن ذَلِك سَوَاء زيدُ وَعَمْرو سيّان زيد وَعَمْرو و (الْفَاء) هُنَا لَا تجوز لأنَّ التَّسَاوِي لَا يكون فِي الْوَاحِد وَمن ذَلِك اخْتصم زيد وعمرو وَالْفَاء لَا تصلح هُنَا وَمن ذَلِك أنَّ الْعَطف بِالْوَاو نَظِير التَّثْنِيَة والتثنية لَا تفِيد سوى الِاجْتِمَاع وَمن الثَّانِي أنَّ (الْوَاو) لَا تسْتَعْمل فِي جَوَاب الشَّرْط لما كَانَ مرتّبا على الشَّرْط وَالْفَاء تسْتَعْمل فِيهِ)). (العكبري ، 1990م، صفحة 1/417_418)

إذ نجد التوسع في استعمالات الواو تارة للجمع وتارة أخرى في إمتناعه بما يخدم المعنى المراد من الجملة وهو ما أتفق عليه السماع والقياس وفيه يطردان. بينما لا تأتي للترتيب في مواضع كثيرة تفنيدا لمن قال أنها تأتي للترتيب، والأقرب في الاستعمال بمعنى الترتيب الفاء الذي يفيد للتعقيب، سواء أكان بين اسمين أم بين جزأي الجملة الشرطية في ترتيب وتعقيب وقوع الجواب على وقوع الشرط. ولا يصح وقوع الواو موقع الفاء في الجملة الشرطية، لأنها في الأصل للعطف والجمع لا للتعقيب.

وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. (المرادي، 1992م، صفحة 159) نحو قوله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا)) (الحج:77) فالواو في هذه الآية لا تفيد الجمع بل الترتيب فالركوع سابق على السجود، ولكن يمكن جمعهما في الصلاة فلا صلاة من دون الركوع والسجود.

2_ ومعنى قوله: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: ... ومما يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم وقوله تعالى:اً ((فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتحِ)) (المائدة: 52).

وهذا النوع هو كثير القياس قليل الاستعمال كونه مبني على قواعد لأمثلة مشابه له في وجود الجملة الاسمية بركنيها ودخول الناسخ عليها، ومشابه الأثر الإعراب للناسخ (كان وأخواتها) في حال دخولها على الجملة الاسمية، أما ما كثر استعماله فهو خلاف في خبر الناسخ عسى بكونه مصدرا مؤولا من أن والفعل المضارع بعده وهو المطرد في كلام العرب. على عكس استعمال الخبر اسما صريحا لكونه غير متداول في كلام العرب.

قال الصيمري: ((لأن التعبير النادر إذا وقع في باب من أبواب العربية ولم يستمر في بابه ولم يطرد في أشكاله لم يجزِ القياس عليه)). (الصيمري، 1982م، صفحة 343/1)

في هذه الحالة لا يدفع الإطراد ما يتحرز منه النحوي مما يشذ كون ذلك الشاذ مبني على القلة القليلة مما ورد نقلا أو سماعا عن العرب، فلا يكون الإطراد سببا للتحرز كون ذلك الإطراد يقوم على القياس لا على الاستعمال أو السماع، وهو الأصل الذي يُبنى عليه التقعيد النحوي.

وقال سيبويه: ((وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا)). (سيبويه، 1988م، صفحة 2/ 364)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وبهذا يبلغ القياس مبلغا يستحسن على حساب السماع وهو ما جعل بعض النحويين ومن بينهم ابن مضاء القرطبي يرفضون القياس؛ لأنه يقوم على الظن لا على الواقع اللغوي الاستعمالي بين المتكلمين.

3_ أما المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: ... يقول ابن جني:" ((واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استساغ: استسوغ ولا في استباع: استبيع ولا في أعاد: أعود لو لم تسمع شيئًا من ذلك قياسًا على قولهم: أخوص الرمث. فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما)). (الموصلي، د.ت، صفحة 100/1)

ويتحرز النحوي من القياس الشاذ؛ لأنّ الأصول في السماع أقوى ووجوب إتباعها، وهو ما يلزم التمسك بها وترك القياس القليل والشاذ والاحتراز منه؛ لكونه لم يستنبط من السماع الغالب أو الأكثر.

4_ وأما الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا. وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون, ومسك مدووف. وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. "ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية ".

وهو موضع القلة والندرة التي لا يقوم عليها التقعيد، فيتحرز النحوي مما يشذ في القياس والسماع بسبب وجود ما يفسد ذلك الشاذ من الإطراد في الاستعمال.

أنواع القياس:

اعتمد نحاتنا العرب على القياس في الكثير من المسائل النحوية؛ لأنهم لم يسمعوا جميع ما قالته العرب، وصار القياس على ما سُمِع هو الحل الوحيد للوصول إلى ما لم يُسمع من خلال العملية القياسية؛ لذلك فقد بلغت أهميته درجة كبيرة وفصّل علمائنا القول به ومنهم ابن الانباري الذي قسّم القياس إلى ثلاثة أقسام: (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 105)

1_ قياس العلة: ((وهي حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل نحو حمل ما لم يُسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد. ويُستدل على صحة العلة بشيئين: التأثير والأصول فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها... وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف وأين وأيان ومتى؟ لتضمنها معنى الحرف، فإذا طولب بصحة هذه العلة قال: الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا)). (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 105)

ويتحرز نحاتنا في هذا القياس بالأصول؛ لأن قياس الأصول أقوى وهو ما يستلزم ترك النوع الأخر مما قيس على غير الأصل وكذلك احترازا من أن تختلط الأصول بغيرها مما ليس بأصل قيدوا القياس بالأصول الثابتة احترازا من ضياع اللغة ودخول اللحن في تقعيدها، وهذا يقوي قياس العلة فضلا عن الحكم والتأثير الجامع بين الأصل والفرع، فإن فُقِدَ التأثير فُقِدت العلة.

2_ علة الشبه: ((وهي أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان مُعربا كالاسم. وبيان ذلك أن تقول: (يقومُ) فيصلح للحال والاستقبال فإذا دخلت عليه السين اختص بالاستقبال كما أنك تقول (رجلٌ) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص

برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه فقد شابه الاسم.)) (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 105)

أما في علة الشبه فالاحتراز واضح بتخصيص الفعل لتشابهه مع الاسم في وجود إضافات يستلزمها الكلام وتعمل على تقييده عن طريق الاحتراز من شـــيوعه وتعدد احتمالات معانيه، فكما إنّ الاســـم النكرة يتميز بالشـمول، فكذلك الفعل المضـارع يشـمل الحال والاسـتقبال ويتخصـص كلاهما فيبتعد عن توسـع المعنى إلى ضـــيق الدلالة، عن طريق دخول(ال) التعريف للاســم فيكون معرفا بال تحرزا من النكرة المجردة من (ال)، ودخول حرفي (السين وسوف) على المضارع فيتخصص بالاستقبال، تحرزا من زمن الحال.

3_ علة الطرد : ((وهو أن يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة... ويرجح أكثر النحاة أنها شـرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضـــع كرفع كل ما أســند إليه الفعل في كل موضـــع؛ لوجود علة الإسـناد ونصـب كل مفعول وقع فضـلة؛ لوجود علة وقوع الفعل ها هنا؛ لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصـــيص، فكذلك العلة النحوية. وذهب قوم إلى أنه ليس بشـــرط فيجوز أن يدخلها التخصـــيص، وذلك مثل أن يقول: إنما بُنيت (قطام وحذام وســـكاب) لإجتماع ثلاث علل تمنع من الصـــرف وهي: التعريف والتأنيث والعدل عن (قاطمة وحاذمة وســـاكبة) فهذه العلة غير مطردة؛ وذلك لأنه قد يوجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء، ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني.)) (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 105)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

تُبنى هذه العلة على الشمول والتوسع احترازا من الشاذ والنادر في تحقيق صحتها فكل فاعل مرفوع بإطراد احترازا من الفاعل الذي يكون مجرور لفظا مرفوع محلا، وكذلك نصـب المفعول بإطراد احترازا من وقوعه نائبا للفاعل في بعض التراكيب القليلة. ويذهب نحاتنا أن هذه علة الطرد يشترط توفرها في العلة؛ لأن صحتها تكون بإطراد استعمالها.

إنـــــكار القياس:

كان الخوض في القياس وتعليلاته محط جدل النحاة وخلافاتهم مما أدى إلى القول بإنكاره وهو أمر يستحيل؛ لأنّ العملية القياسـية هي عملية عقلية منطقية تقوم على المقدمات الواضـحة التي تنتج نتائج صـحيحة التي لا خطأ فيها مع غلبة الظن الأقرب إلى الأصـل؛ احترازا من القياس على الشـاذ والقليل، وهذا واضـح من قول ابن الأنباري ردا على منكري القياس بقوله:

"اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنّ النحو كله قياس ولهذا قيل في حدّه: ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة؛ وذلك لأنّ أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الإجتهاد. وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك معتبرا في الشرع وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوفقة عليه لا تتم إلا به. وإذا بَطُل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا، والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة فلو لم يجزِ القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبفقد كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعًا قياسيًا عقليًا لا نقليًا. (الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، 1971م، صفحة 95_99)

فنجاح العملية القياسية هو من مصادر ثراء اللغة العربية التي تختزل لنا ما تقوله العرب بناءً على ما قالته واتحادهما في العلة الجامعة واثبات الحكم للفرع كما هو مثبت في الأصل. وفيه احتراز من الاقتصار على ما وردنا من كلام العرب المسموع أو المنقول عن طريق معرفة ما يماثله ويطابقه في التركيب مما قد يُستعمل من غير المسموع ويمكن تداوله.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

3_ الاحتراز في التعليل

يرتبط التعليل بالقياس وهو الأهم من أركانه حتى كأنه يساويه في الأهمية؛ لأنه المنفذ الذي عن طريقه يتم قبول القياس أو ترجيحه أو رفضه. وهذا لا يُخفي عنا أهمية التعليل في الدرس النحوي منذ بدايته وهو أمر فطري جُبلت عليها النفس التي تتوق لمعرفة الأسباب وراء دراسة الظواهر ووضع الأحكام.

فضلا عما عرفناه من استعمالات النحاة الأوائل للتعليل ومنهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، قال ابن سلام (231هـ): ((فكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل)). (الجمحي، (د.ت)، صفحة 14/1)

ويقوم التعليل على الاستدلال العقلي في معرفة كلام العرب ما نطقت به بما لم تنطقه ما دام يوافق المنطوق في استعماله، وهو منهج يهتم بضبط كلام العرب وتعليمه لناطقيه أو غيرهم، لا سيما ممن يقدح في أذهانهم عرض التساؤلات والتنبيه على فهم العلة الجامعة في الأحكام النحوية.

وقد سُئِل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: ((عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن

هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها)). (الزجاجي، 1986م، صفحة 65_66)

وقد نتج اهتمام علماء النحو بالعلل تقسيمهم لتلك العلل بحسب النظرة المنطقية التي تستند إلى الكلام المستعمل بينهم بالمرتبة الأولى فضلا عن تلك العلل التي تتوقف على عرض بلاغة العرب في أساليبهم وتراكيب عباراتهم والتي تغوص بالتعليل وهي التي تكون بالمرتبة الثانية.

وهو ما نجده واضحا مختزلا في تقسيم ابن السراج اعتلالات النحويين إلى صنفين هما: ((علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، فالأولى اكثر استعمالا وأشد تداولا وهي واسعة الشُعب)). (ابن السراج، 1996، صفحة 25/1)

فالعلة الأولى يشترط فيها كثرة الاستعمال والتوسع احترازا مما قل فيه أو ندُر، وأما الثانية فهي تقتصر على تعليم الناطقين بلاغة العربية وتراكيبها في إيصال المعاني احترازا من العلل التي تتوغل في النظرة الفلسفية التي لا يصل لمعرفتها إلا الخاصة من أهل العلم بالعربية.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

في حين يُقسم الزجاجي(ت340ه) علل النحو إلى ثلاثة أقسام يقول: ((وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره مثال ذلك: أنّا سمعنا قام زيدٌ فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيدًا قائمٌ، إن قيل: بمَ نصبت زيدا؟ قلنا: بأنّ؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛لأنّا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيدٌ إن قيل: لمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.فأما العلل القياسية فأن يُقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ في قوله: إن زيدا قائمٌ، ولمّ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مُشبّه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قُدِمَ مفعوله على فاعله، نحو ضربَ أخاك محمدُ وما أشبه ذلك، وأما العلل

الجدلية فكل ما يُعتل به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أن يُقال: من أي جهة شـــابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟)) (الزجاجي، 1986م، صفحة 64_65)

ويبدو جليا استعمال المنهج الاحترازي الإيحائي في تعليلاتهم التي يراد بها الحصول على قناعه المخاطبين وترجيح الآراء المطروحة أمامهم، فكان التحديد بالعلل الثلاث أمر لابدّ منه إذ نستطيع أن نستشف من العلل التعليمية كونها قامت على كلام العرب المستعمل المطرد منه لغرض التعلم احترازا من العلل التي لم تقم على كلام العرب لأنها أُغرقت في النظرة المنطقية المُغالى فيها التى لم تُطرح لغرض التعليم بل للجدال مع ذوي الاختصـــاص. ثم نجد التوســع في المقايســة على هذا النوع من العلل؛ لأنها الأقرب إلى اســتعمالات العربي تحرزا من المقايسة على الأنواع الأخرى من العلل.

أما ما يخص النوع الثاني وهي العلل القياســية التي تتميز بنظرة تجريدية وتوســع في التعليلات والبحث عن العامل ومضارعة العمل بالعمل والكشف عن وجه الشبه وتسويغ القاعدة النحوية والغوص في فرضيات بعيدة عن اســتعمالات العرب. ثم تـأتينا العلل الجدليـة التي تنطلق من مبدأ تعليل العلل بعلل أعمق منها والاســتغراق في فرضــيات لا طائل منها مما يؤدي بنا إلى علة العلة أو العلل الثوالث وهو مســتوى عالٍ من الإغراق في الجدليات التجريدية.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد احترز نحاتنا في تعليلاتهم من الخطأ والوهم، ومنهم ما ذكره أبو البركات الانباري في:[علة وجوب تقديم منصـوب الأحرف المشـبهة على مرفوعها] فقال: ((فإن قيل: فَلِمَ وجب تقديم المنصـوب على المرفوع؟ قيل لوجهين: أحدهما: أنّ هذه الحروف، تشبه الفعل لفظًا ومعنى؛ فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب، لم يعلم هل هي حروف، أو أفعال؟)) (الأنباري، أسرار العربية، 2015م، صفحة 123)

وهو هنا يتحرز بشــبه الحرف للفعل لفظا ومعنى من شــبه الفعل بالحرف من حيث المعنى فقط نحو (إلا) الذي يشــابه الفعل (أســتثني) وحرف النداء (يا)الذي يشــابه الفعل(أنادي أو أدعو) وغيرها كثير. فإن قيل: الأفعال تتصـرَّف، والحروف لا تتصـرَّف، قيل: عدم التصـرف، لا يدل على أنها حروف؛ لأنه قد يوجد أفعال لا تتصــرف؛ وهي: نعم، وبئس، وعســى، وليس، وفعل التعجب، وحبَّذا، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصـوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس. والاحتراز في هذا الموضـع في دفع الشـبه بين الإفعال والحروف المشـبه بالفعل من خلال وجوب تقديم المنصـوب على المرفوع احترازا من الشـبه بين أثر الأفعال الأصـلية التي ترفع الأول كونه فاعلا في الأصـل وتنصـب الثاني كونه مفعولا في الأصـل، وبين الأحرف المشبهة التي تنصب الأول وترفع الثاني.

والوجه الثاني: إنّ هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظًا ومعنى، حُمِلت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم المنصـــوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع بالفرع، وتخرج على هذا "ما" فإنَّها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ، وإنما أشبهته من جهة المعنى، ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلاً حقيقيًّا وفي فعليته خلاف، بخلاف هذه الحروف، فإنها أشـــبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمســـة الأوجه التي بيناها، فبان الفرق بينهما. وقد ذهب الكوفيون إلى أن "إنّ" وأخواتها تنصـــب الاســـم، ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنّها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأنّ الفرع -أبدًا- أضعف من الأصل، فينبغي ألّا تعمل في الخبر؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأنّه كونه فرعًا على الفعل في العمل، لا يوجب ألّا يعمل عمله... ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنه باقٍ على رفعه؛ لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما وجب نصب المبتدأ بها؛ وجب رفع الخبر بها؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز)). (الأنباري، أسرار العربية، 2015م، صفحة 123)

فكان التعليل يُمثل مجالا مهما لإبراز ما يتحرز منه النحويون، وهو ما يكسب قناعة الطرف الآخر بصحة الدعوى، ويُضعف ويتحرز مما يشوبها ويخالطها في المعنى.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

نلحظ ابن يعيش في تقسيماته للضمير يلجأ إلى الاحتراز في تعليله لمتن الزمخشري في مفصله ويتحرز بعدم التحديد بإتصال الضمير بالعامل لقول الزمخشري عن الضمير المتصل بالكلمة وهي تشمل ما كان عاملا وغير عامل كالضـــمير المضـــاف للاســـم أو الواقع في محل جر بحرف الجر، ثم يتحرز في ذكر الضـــمير المنفصـــل بكونه معرى من العامل اللفظي احترازا من العامل المعنوي أو أن يكون مقدما على عامله احترازا من الضمير الواقع بعد عامله فهو الضمير المتصل لا المنفصل وكذلك الضمير المفصول عن عامله يستوجب كونه ضميرا منفصلا لا متصلا بسبب انفصاله وهنا يتحرز من الضمير المتصل إتصالا مباشرا بالعامل فلا يُفصل بينهما وإن وقع الفصل كان الضمير الثاني توكيدا للمتصل.

قال ابن يعيش: ((والمضمر على ضربَيْن: متّصلٌ ومنفصلٌ. فالمتّصلُ: ما كان متّصلًا بعامله. وإنّما قال:"ما لا ينفك عن اتصاله بكلمةٍ"، ولم يقل: بعامل، تحرُّزا من المضاف في نحو: "أخوك" و"شَبِيهك"، فإنّه على رأي جماعةٍ من المحقِّقين العاملُ فيه حرفُ الجرّ المقدَّرُ، لا نفسُ الاسم المضافِ، فلذلك لمَ يُقيِّد اتصاله بالعامل فيه.)) (بن يعيش، 2001م، صفحة 293/2)

ثم يقول : ((والمنفصل: ما لم يتصل بالعامل فيه، وذلك بأن يكون مُعَرًّى من عامل لفظيّ، أو مقدَّمًا على عامله، أو مفصولًا بينه وبينه بحرفِ الاستثناء، أو حرف عطف، أو شيء يفصِل بينهما فصلًا لازمًا. (بن يعيش، 2001م، صفحة 293/2)

ويبدو أنّ الاحتراز كان بتقييد الضمير المتصل بالكلمة دون تقييدها بالعامل احترازا من أنواع الضمائر التي تتصل بالكلمة منها ما كان تحت تأثير العامل الظاهر وهو الفعل أو تحت تأثير العامل المقدر وهو حرف الجر على رأي الجماعة، كذلك نلحظ الاحتراز بعموم معنى الكلمة التي تضمنت هنا الاسم والفعل والحرف سواء كانت تحت التأثير أو عدمه

ويشترط ابن يعيش في تحديد الضمير المنفصل بكونه مجردا من العوامل اللفظية احترازا من المتصل الذي يكون متأثرا بالعامل اللفظي، ويقيد المنفصل بتقدمه على عامله فإن الضمير إذا تقدم على عامله إنفصل كقوله تعالى: ((إياك نعبدُ وإياك نستعين))، وقولنا: ما أكرمتُ إلا إياك؛ احترازا من الضمير المتصل بالعامل كقولنا: ضربتك. وأما قيد الفصل بين الضمير المنفصل وعامله بحرف الاستثناء نحو قوله تعالى: ((وإن يمسسك اللهُ بضر فلا كاشف له إلا هو)) (الانعام: 17) فالضمير المنفصل (هو) عائد على لفظ الجلالة يعرب بدلا من موضع لا مع اسمها(كاشف) وهو الرفع. ومثال الضمير المنفصل بحرف عطف قولنا: جاء محمدٌ وأنتَ. فوقع الضمير (أنت) المعطوف على محمد منفصلا لأنه جاء بعد حرف عطف ولم يتصل بعامله.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وتكثر الاحترازات النحوية في المسائل التي تحتاج إلى تعليل وتوضيح وتقييد، قال ابن الحاجب في مسائل في الاشتغال ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو قوله: ((كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقة لو سلط عليه لنصبه". قال: لأنه لا يكون فعلاً ولا حرفاً بعده فعل أو شبهه لأنه الذي جوز النصب لأجله. فمثال الفعل: زيداً ضربته. ومثال شبه الفعل: زيداً أنت ضاربه، وزيداً أنت مضروب عليه. قول: "مشتغل عنه بضميره". لأنه لو لم يشتغل عنه بضميره لكان ناصباً له. والباب معقود لما ينصب إذا نصب بفعل مقدر. وقوله: "أو ما يتعلق بضميره. ليدخل مثل: زيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً ضربت عمراً وأخاه، وزيداً سميت به، وشبهه. وقوله: "لو سلط عليه لنصبه" **احتراز من مثل**: زيد هل ضربته؟ وزيد هلا ضربته، وزيد إن تضربه أضربه. ولو لم يذكر هذا القيد لدخلت أبواب هذه المسائل في الضابط لأنه اسم وقع بعده فعل سلط على ضميره، والباب معقود فيما يسوغ فيه النصب بفعل مقدر يدل عليه ما بعده، وهذه لا يسوغ فيها النصب فلم تكن من الباب **فوجب الاحتراز عنها**، فخرجت بقوله: "لو سلط عليه لنصبه". لأن هذه لا يصح فيها نصب الاسم بالفعل فيها قبل هذه الحروف لما ثبت من أن لها صدر الكلام. ونصب ما قبلها بما بعدها إخراج لها عن صدر الكلام. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: زيداً هل ضربت؟ ولا

زيداً هلا ضربت، ولا زيداً إن تضرب أضرب، بل يجب الرفع بالابتداء. وليس من شرط هذا الباب أن يصح النصب بالفعل حقيقة. وإنما معنى قوله: "لو سلط عليه لنصبه" لو قدر أنه عامل بنفسه وسلط على الاسم لنصبه، وإلا لم يدخل: زيداً مررت به، وزيداً سميت به، وزيداً أنت محبوس عليه، وزيداً أنت مكابر عليه، وشبهه. (ابن الحاجب، 1989م، صفحة 501/2_503)

فكان الاحتراز في مسألة الاشتغال للاسم المرفوع بعد الأدوات التي لها الصدارة في الكلام، ولا يصح نصب الاسم قبلها بتقدير فعل لما فيها من إخلال تلك الادوات بصدارة الكلام وعدم استقامة معناها. فضلا عن الاحتراز برفع الاسم الواقع قبل الجملة الفعلية أو شبهها عن المفرد، كذلك نجد الاحتراز في اشتمال الفعل على ضمير وإنشغالها به احترازا من خلوها منه فلو خلت من الضمير لوجب نصب الاسم قبلها كقولنا: أزيدا تضربُ؟

4_ استصحاب الحال

انمازت اللغة العربية في مسار تقعيدها النحوي أنها تتمثل بجهود عقلية منطقية بذلها واضعو النحو كأدلة لابدّ من الالتزام بها صونا من اللحن وتأطيرا لكلام العرب. وكان من ضمن تلك الجهود النحوية المنطقية استصحاب الحال الذي يخضع لمعيارين أساسيين هما الأصل والفرع اللذان يقومان على السماع والقياس وهو صالح للجدل والخلاف أكثر منه للتقعيد النحوي بحسب ما أراه لأنه يوثق الأصل مما هو مسموع من كلام العرب فلا فرق بينه وبين القول بالأصل، لذلك يتم استعماله عندما تستدعي الحال مقارنة جدلية بين أصل وفرع مخالف في حالته الإعرابية أو وظيفته النحوية.

وعرّفه ابن الأنباري: ((استصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة)). (الأنباري، 2003م، صفحة 245/1) إذ يعتمد استصحاب الحال بالدرجة الأساس على الأصل الذي يقاس عليه وجود الفرع أو عدمه، مع ضرورة التمسك بالأصل وهو المسموع من كلام العرب والمعول عليه في إثبات الفرع. فإن خولف الأصل طولب وجود الدليل على وجود الفرع أو ما يثبت وجوده من المسموع.

قال أبو البركات الانباري في مسألة: ((كم" مركّبة أو مفردة؟ ذهب الكوفيون إلى أن "كم" مركبة. وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل في كم "ما" زيدت عليها الكاف؛ لأنّ العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره،... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عُهْدَة المطالبة

بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصـــل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصـــل)). (الأنباري، 2003م، صـــفحة 245_243/1)

فبالنظر إلى الأصل الإفراد في (كم) لا يحتاج معه إلى دليل، فإن وجِدَ ما يخالف الأصل طولِب بإقامة الحجة والدليل، فإن عجزَ عن إثبات دليل المخالفة بَطُل ما يذهب إليه.

ونجد اقتران استصحاب الحال بالأصل؛ لأنه يُتحرز به من التخمين الذي لا يستند على الدليل القاطع الذي يأتي به الفرع، فإن وجد الدليل تساوى الفرع مع الأصل وهو محال. فالأصل في (كم) أنها مفردة يؤتى بها للسؤال عن العدد في أسلوب الاستفهام، ولا دليل غير ذلك لمن يدعى أنها مركبة، فثبوت الأصل يغني عن النظر في غيرها مادامت تفتقر الدليل.

قال ابن الانباري: ((فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال؛ ومَنْ عَدَلَ عن الأصل بقي مرتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه)). (الأنباري، 2003م، صفحة 520/2)

والمعروف أن استصحاب الحال أحد الأدلة التي استند عليها علماؤنا في التقعيد النحوي ولكنه رغم ذلك يُعدُّ من الأدلة الضعيفة في حال عدم وجود الدليل؛ احترازا من التخمينات والظنون فوجود الدليل يقوي دعامة الاستصحاب، قال ابن الانباري : ((واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو)). (الأنباري، 1971م، صفحة 142)

فلا يمكن الحكم على كلية إعراب المسميات مع وجود دليل البناء لبعضها، فالدليل يُضعف من استصحاب الحال أو القول باعتماد الأصل بصورة تامة في قياس جميع الأنواع المندرجة تحت ذلك الأصل.

نتائج البحث:

1_يقوم التفكير الاحترازي في حقيقة الأصل على الدراسات القرآنية التي تهدف إلى فهم النصوص وتدبر الآيات القرآنية. فيرتبط التفكير الصحيح بآليات احترازية متوخاة تبعدنا عن الخلط والشبه في المسائل الفقهية وغيرها. والاحتراز في هذا المجال كثير، لكن ما يهمنا انتقال تلك الآلية لعلماء النحو، وظهورها فيما بعد كمصطلح قائم بذاته في مؤلفاتهم، كالمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني وأسرار العربية لإبي البركات الأنباري والمفصل لابن يعيش، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز، والكافي في شرح الهادي للزنجاني، والفوائد والقواعد للثمانيني، وغيرهم.

2_ يتفاوت الأخذ بمصادر الاحتجاج بحسب كثرة الاحترازات أو قلتها، لا سيما في كلام العرب.

3_يظهر الاحتراز ويحتاجه النحوي عند تعليل المسائل والأحكام النحوية؛ لغرض فهم القاعدة.

4_ يتضـــح أنّ الجهود النحوية عند علماء العربية في التقعيد النحوي، هي الدليل على اجتهادهم في الحفاظ على لغة القرآن الكريم، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الضـــعف من قلة أو ندرة، لا تفي بحاجة النحوي في بناء أساس قوي يسهم في عملية التقعيد النحوي.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

ابن جني الموصلي. (د.ت). الخصائص. القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن مضاء القرطبي. (1979). الرد على النحاة (الطبعة الأولى). د.م: دار الاعتصام.

أبو البقاء العكبري . (1990م). اللباب في علل البناء والإعراب (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر المعاصر.

أبو البقاء بن يعيش. (2001م). شرح المفصل (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو القاسم الزجاجي. (1986م). الإيضاح في علل النحو (الطبعة الخامسة). بيروت: دار النفائس.

أبو الوليد ابن رشد. (2010م). الضروري في النحو. حلوان: الصحوة للنشر.

أبو محمد المرادي. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد بن فارس القزويني. (1997م). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها (الطبعة الأولى). بيروت: محمد علي بيضون.

الحسن القيرواني. (1981م). العمدة في محاسن الشعر وأدبه (الطبعة الخامسة). بيروت: دار الجيل.

حسن خميس الملخ. (2010). تعليم النحو العربي بين تقنينات الاعراب ووظائف الدلالة. مجلة جامعة الشارقة، 244.

حسين دايخ . (2020). الاحتراز اللغوي عند الرضي الاستراباذي في شرحيه على الشافية والكافية. العراق: جامعة القادسية.

عبد الرحمن ابن خلدون. (2004م). مقدمة ابن خلدون (الطبعة الأولى). مصر: دار يعرب.

عبد الرحمن الأنباري. (1971م). الإغراب في جدل الإعراب (الطبعة الثانية). بيروت: دار الفكر.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

عبد الرحمن الأنباري. (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (الطبعة الأولى). (د.م): المكتبة العصرية.

عبد الرحمن الأنباري. (2015م). أسرار العربية. القاهرة: مؤسسة الوعي الإسلامي.

عبد الرحمن السهيلي. (1992م). نتائج الفكر في النحو (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الله بن اسحاق الصيمري. (1982م). التبصرة والتذكرة (الطبعة الأولى). دمشق، المملكة السعوددية: جامعة ام القرى.

عثمان ابن الحاجب. (1989م). أمالي ابن الحاجب. بيروت: دار جيل.

علي بن عيسى الرماني. (د.ت). منازل الحروف. عمان: دار الفكر.

عمرو بن عثمان سيبويه. (1988م). الكتاب (الطبعة الثالثة). القاهرة: مكتبة الخانجي.

محمد أحمد. (2005م). نفحات من علوم القرآن (الطبعة الثانية). القاهرة: دار السلام.

محمد الأزهري. (2001). تهذيب اللغة (الطبعة الأولى). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

محمد الجمحي. ((د.ت)). طبقات فحول الشعراء. جدة: دار المدني.

محمد الخطيب. (د.ن). ضوابط الفكر النحوي. القاهرة: دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد الفارابي. (1990). كتاب الحروف (الطبعة الثانية). بيروت: دار المشرق.

محمد الهروي. (1420هـ). أسفار الفصيح (الطبعة الأولى). السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية.

محمد بن سهل ابن السراج. (1996). الأصول في النحو (الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ياقوت الحموي. (1993م). معجم الأدباء (الطبعة الأولى). بيروت: دار الغرب الاسلامي.

يحيى الخطيب. (د.ت). شرح ديوان الحماسة(أبو تمام). بيروت: عالم الكتب.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Sources and References list :

_ Ibn Jinni Al_ Mously (Alkhasa's) 1

Cairo_(Dar Alkutub Almasiria)

2_Ibn Mudha' Alqurtubi 1979 (Alraad 'Ala Alnuhat) First Print Volume (Dar Al'tisam)

3_

Abu Albaq'a Al'uqbari (1990) (Alubabd fi al'l abna wa al'rab) First Print Volume Beirut Dar alfikir alm'asir

4_ Abu Albaq'a Bin Ya'eish (2001) Sharh Al Mafsal First Print Volume Beirut Dar Alkutub Al'lmai'a

5_ Abu Alqassim Alzujaji (1986) (Al'edha'h fi al'l Alnahw) Fifth Print Volume Beirut (Dar Alnfa'es)

6_ Abu Al Waleed Bin Rhusid (2010) (Aldharuri Fi Al nahw) Halwan Alsahwa for Publishing

7_Abu Muhammad Al_ muradi (1992)

Aljuna aldani fi Hroof al ma'ani

First Print Volume Beirut Dar Alkutub Al'lmai'a

kizwin (1997) Ahmad Bin Fars Al_

Alsuhabi fi Fifth al wka wa mas'ilha) (

First Print Volume Beirut Muhammad Ali Beidhun

9 9_ Alhassan Alkeirwani Alaumada fi Mahasn al sh'er wa Adba'h (Fifth Print Volume)

Beirut Dar Al _jeel

Hassn Khamis Almalkh

2010

10 _Taleem alnahw alarabi being tqnait al'rab wa wadha'f aldala') Alshariq' University

244

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

11_ Alahtraz alqawi ind alradhi alstrbadhi in his explanation of alshafia wa alkafia 2020 Hassan daikh

Iraq _ AlQassyia University

_12Abdul Rahman Bin khaldon (2004)

Ibn khaldon introduction (first Print Volume) Egypt Dar Ya'rub

_13

)Abdul Rahman al Anbari (1971

Alarab)(Alaghrab fi jadal (second edition Volume Beirut Dar al fikir

14_Abdul Rahman Alanbari (israr al arabia)

Cairo_ Alwa'I alaslami foundation

_15

1992Abdul Alrahman alsuhaily

Nnataj alfikir fi Alnahw first Print Volume

Beirut Dar alkutub Al'lmia

1983 _16Abdullah Bin isahaq alseirmi

Altabsaira wa ' altadhkira first Print Volume Damascus Saudi Arabia Kingdom Om alqura University

_17Othman IBM alhajib 1989

Amali Ibn alhajib

Beirut Dar aljeel

_18Ali Bin essa alrumani

MANAZL AL HurooF

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

OMAN DAR ALFIKIR

19Omru Bin Othman Sibawaiha

The book third Print Volume

Cairo library alkhanachy

_20Muhammad Ahmad , 2005Nafhat MN alwm alqur'an ,Second edition Volume,Cairo _ Dar alsalam

_21Muhammad al azhari 2001,Tahdheb alwdha)(,First Print Volume Beirut dar ahyia alturath al arabi

_22Muhammad al jamhi,Tabaq't fuhool alshu'ra'a ,Jaddah _ Dar almadani,Muhammad al _ khatib,Dhawabit alfikir alnahwi ,Cairo _ Dar albasa'ar for printing and publishing and contributing

_23 Muhammad Alfarabi 1990 ,The letters book,Second edition Volume ,Beirut dar al mashriq

24-١٤٢٠,al harwi Muhammad ,Asfar alfasih)(,First Print Volume)(,Deanship of the scientific research in Islamic University

_ 25Muhammad Ibn sahil Ibn al saraj ,1996,Al'asul fi al n'ahw)(,Third Print Volume,Beirut alrussal'a establishment

_26Yaqut Al_hamawi 1993,Mu'jam al'audaba,First Print Volume ,Beirut Dar alkarab al islami

27Yahya al khatib ,Shar'h Diwan al hamasa' (Abu Tamam),Beirut _ Al'am al kutub.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية